تحديات الأمن الاقتصادي والاستقرار السياسي في الجزائر

الدكتور : سفيان طبوش
أستاذ محاضر ب
قسم العلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، الجزائر

تاريخ إرسال المقال: 17-06-2017
تاريخ قبول المقال: 29-06-2018

ملخص: تعتبر المرحلة التي تمر بها الجزائر دقيقة وحاسمة في سياق تجربة التحول السياسي والانفتاح الاقتصادي ما يفرض عليها مجموعة من التحديات في ظل العقبات التي تواجهها لتأمين الاستقرار السياسي واستكمال البناء المؤسساتي وتثبيت التوازن المجتمعي، حيث تطرقنا في هذه المقالة إلى ثلاث محاور أساسية الأول يتطرق إلى السياق الوظيفي للتنمية والديمقراطية وأثرهما في تحقيق الأمن وبناء الدولة الوطنية، أما المحور الثاني يتطرق لأزمة الدولة الريعية وأثرها على تحقيق الأمن الاقتصادي والاستقرار السياسي في الجزائر، أما المحور الثالث يتطرق لمعوقات تحقيق الأمن الاقتصادي والاستقرار السياسي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الأمن الاقتصادي، الاستقرار السياسي، التحديات، التنمية، الديمقراطية، معوقات.

Abstract: Algeria experiences a critical, decisive phase of its history made of political transition and economic openness. As a consequence, the country faces several challenges in its post unrest situation to secure the political stability, build solid and reliable institutions, and maintain a social balance. This article will aim to address three points: the development path and democracy and the impact they might have on the peace building and Nation State establishment, then deal with the rentier state crisis and its effect on politics and economy and finally, we'll discuss obstacles hindering Algerian political stability and economic security.

Key words : economic security, political stability, Challenges, the development, democracy, obstacles.

مقدمة:

تعتبر المرحلة التي تمر بها الجزائر دقيقة وحاسمة في سياق تجربة التحول السياسي والانفتاح الاقتصادي ما يفرض عليها مجموعة من التحديات في ظل العقبات التي تواجهها لتأمين الاستقرار السياسي واستكمال البناء المؤسساتي وتثبيت التوازن المجتمعي، ومعرفة الخلل سيحرك طاقات المجتمع ويكسر الطوق والحلقة المفرغة ليتجاوز التحديات والعقبات، حيث طرأت على الأوضاع في الجزائر وفي الفكر تحولات كبيرة كان من الطبيعي أن تلقي بتأثيراتها على الأمن الاقتصادي والاستقرار السياسي فهما لها وطرائق ومناهج وأساليب في العمل من أجل تحقيقهما، وهذه التحولات تفرض الحاجة إلى إعادة وعي مسألة التنمية والديمقراطية في ضوء معطياتها وتحدياتها واشتقاق الصيغ والأساليب المناسبة لتحقيقهما وتحديد دورها في التركيب الاجتماعي العام الذي يقودنا الى تحديد التحدي الذي يسهل ايجاد متطلبات مجابهته والتغلب عليه، وهذا من خلال معرفة العقبات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي حالت دون تحقيق بناء مؤسسات الدولة يسودها القانون وتتحدد من خلال المشاركة في تفعيلها، ما يقودنا الى طرح الإشكال التالي: **إلى أي مدى يمكن للتحديات التي تواجهها الجزائر أن تساهم في إعاقة تأمين الاستقرار السياسي وتحقيق الأمن الاقتصادي واستكمال البناء المؤسساتي؟.**

وللإجابة على السؤال تطرقنا إلى ثلاث محاور أساسية **الأول** يتطرق إلى السياق الوظيفي للتنمية والديمقراطية وأثرهما في تحقيق الأمن وبناء الدولة الوطنية، أما **المحور الثاني** يتطرق لأزمة الدولة الريعية وأثرها على تحقيق الأمن الاقتصادي والاستقرار السياسي في الجزائر، أما **المحور الثالث** يتطرق لمعوقات تحقيق الأمن الاقتصادي والاستقرار السياسي في الجزائر.

المحور الأول:السياق الوظيفي للتنمية والديمقراطية وأثرهما في تحقيق الأمن وبناء الدولة الوطنية

إن قضية الإصلاح السياسي(الديمقراطية) والإصلاح الاقتصادي (التنمية الاقتصادية) تطرح إشكالية الأولوية بينهما، فهناك من يؤكد على أولوية الإصلاح الاقتصادي وهناك من يؤكد على أولوية الإصلاح السياسي كمدخل لتطور الأوضاع الاقتصادية، بينما هناك اتجاه يميل إلى الجمع بينهما([1])، حيث يرى جان بواسنيه أن التنمية الاقتصادية ظاهرة اقتصادية في المظهر فقط وأنها تعبر عن نفسها وتقدر بتعابير اقتصادية، ومن قبيل الخداع أن السياسة تتراجع أمام الاقتصاد لأن الحكومات تمضي جل وقتها في تنظيم الأسعار والضرائب([2])، ونحن نميل إلى الاتجاه الذي يجمع بينهما باعتبار أن الإصلاح الاقتصادي يحتاج مشاركة لتعبئة الموارد واستغلالها استغلالا رشيدا.

يرى ليبست"S.M Lipset" وجود تطابق بين التنمية الاقتصادية وبين النظام الديمقراطي، وعليه فان التنمية الاقتصادية ترتبط بازدياد التعليم والاتجاه نحو المزيد من المشاركة، كما أنها تخفف من حدة التفاعلات السياسية وتخلق مصالح متقاطعة وانتماءات متعددة تعمل على تسهيل بناء الإجماع الديمقراطي والاستقرار السياسي، والتنمية الاقتصادية ترتبط بنمو وحيوية الحياة

الترابطية والمجتمع المدني(3)، فدولة التنمية تشترط الجمع بين الأبجديات الأساسية للمواطنة (المشاركة والمحاسبة)، وأساسيات العقلانية السياسية المعرفة بحقوق الإنسان والجودة السياسية، فلا يمكن تحقيق تنمية إلا من خلال تحرير الطاقات الكامنة للمواطنين والكفاءات حسب منطق رشيد وعقلاني يشجع على المبادرة ويحقق الاستحقاق، ويخلق الثقة ويزرع بذور الطموح المنتجة لحب العمل المرتبط بالمكافأة العادلة(كل حسب عمله وكل حسب كفاءته)، ولقد أشار جروسمان"Grossman " إلى أن وجود نظام ديمقراطي يضمن خضوع الحكام للمساءلة أمام المحكومين مما يحفزهم على تخصيص الموارد بكفاءة وفعالية لضمان استمراريتهم في الحكم، ويبين روبرت دال"Robert Dah " أن الديمقراطية تضمن قيام الحكام بتوظيف الموارد بالطريقة التي تحقق النمو والإنتاج الأمثل، ويضيف أولسون"Olson " أن النظام الديمقراطي يلزم الحكام بتجنب السعي نحو تحقيق مصالح ذاتية أنانية ويفرض عليهم وضع السياسات العامة التي تحقق وتخدم المصلحة العامة بما يضمن استمرار التأييد والقبول الشعبي.(4)

إن التوجه الديمقراطي بإمكانه منح المزيد من الوقت للعملية الاقتصادية، وإن التنمية الاقتصادية بإمكانها جعل الديمقراطية أقل أهمية وإلحاحا على الأقل في المدى القصير، إلا أن التوجه في الدول العربية والجزائر خصوصا إلى رفع شعار الإصلاح الاقتصادي وإقامة واجهات ديمقراطية بعيدا عن حقيقة الرأسمالية وجوهر الديمقراطية، مما أدى إلى قصور التجربة في الجزائر وفشل المشاريع التنموية. ([5])

إن احتمالات التحول الديمقراطي تزداد بازدياد سيطرة القطاعات الاقتصادية المنتجة على القطاعات الطفيلية، وبالتالي وجود طبقة اجتماعية خاصة تستمد قوتها من قدراتها الإنتاجية وليس من إمساكها بالسلطة وسيطرتها على أداة القهر البيروقراطية([6]).

لا يمكن بناء ديمقراطية حقيقية دون توفر العديد من متطلبات التحول الديمقراطي وسيادة مبدأ التعددية السياسية بشكل سلمي، فمجمل العملية الديمقراطية الجارية في العديد من الدول العربية معرضة للانتكاس وللتراجع إذا لم ترافقها حالة نمو اقتصادي ولم تصحبها سيادة العدالة الاجتماعية في توزيع ناتج الدخل الوطني، خاصة أن معدلات البطالة والفقر تنذر بمخاطر كبيرة في حال تفاقمها وعدم الخلاص منها، فلا جدوى من التعددية السياسية في مجتمع يفتقر إلى الحد الأدنى من أولويات التنمية[7]، وأن عدم استيعاب العلاقة بين التنمية الاقتصادية(التحرير الاقتصادي) والديمقراطية(الانفتاح السياسي) يقود إلى زيادة مؤشرات الصراع الذي يؤدي في نهايته إلى نوع من الانهيار السياسي الذي يحول دون استكمال بناء المؤسسات وتحقيق الاستقرار، وبالتالي تعريض التجربة التعددية إلى السقوط.([8])

إذا كانت التنمية هي العملية التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأكبر قدر مستطاع(9)، وهي متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل السكان وكل الأفراد، والتي يمكن عن طريقها

إعمال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية([10])، فلا يمكن اعتبار التنمية إلا أنها عملية مستمرة ومتصاعدة تعبر عن تجدد احتياجات المجتمع وتزايدها تساهم فيها كل الفئات المجتمعية([11])، وذلك بنقل سلطة القرار الى أسفل التراتبية بحيث تكون في موقع اقرب الى مصادر المعلومات المحلية([12])، فاللامركزية تحيي في الإنسان الانتماء المجتمعي المحلي والرغبة في المشاركة الاجتماعية وانتعاش الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية(13)، ولا يمكن أن تتحقق التنمية دون قيام دولة ديمقراطية شعبية تعمل لتجميع القدرات المادية والبشرية وتقود عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويستلزم ذلك قرارات سياسية لاستثمار جميع الموارد الإنتاجية في المجتمع سواء كانت موارد مالية أو عينية أو بشرية، ويجب كذلك تحقيق التوازن الجهوي لتحقيق رفاهية الشعب وتتم عن طريق التعبير الجماهيري المنظم عن الحاجات الاجتماعية التي تختلف أولوياتها من منطقة لأخرى لتصدر في شكل قرارات استثمارية لخلق طاقات إنتاجية تخدم أهداف التنمية، بالإضافة إلى تنمية هيكل جهاز إنتاج المناطق الريفية مع مراعاته كأساس لتطور المجتمع.

وبوجود قيادة سياسية منتخبة ديمقراطيا وقادرة على تنظيم نشاطات اقتصادية، وتنمية الموارد الوطنية بأسلوب فعال ومتوازن من الناحية الاجتماعية([14])، هذا ما يؤدي إلى تحرير القدرات خاصة الفئات المهمشة في ظل مجتمع مدني فعال ومستقل .

المحور الثاني:أزمة الدولة الريعية وأثرها على تحقيق الامن الاقتصادي والاستقرار السياسي في الجزائر

أولا: أثر التعددية السياسية على الاستقرار السياسي في الجزائر

بالرغم من وجود مؤشرات ايجابية عن الديمقراطية في الجزائر إلا أن من الناحية الواقعية هناك بعض الممارسات أخلت بجوهر الديمقراطية، حيث لو نظرنا إلى الواقع العملي للممارسة الديمقراطية نستخلص أن عملية الانتقال إلى التعددية لم يكن نابع عن تغيير جذري وجوهري في طبيعة السلطة وأساليب ممارسة الحكم، فقد حرصت النخب الحاكمة على إحاطة تلك العملية بجملة من القيود والضوابط السياسية والقانونية والإدارية والممارسات العملية التي أفرغتها من مضامينها الحقيقية، وبالتالي فان الأخذ بالتعددية لم يكن عن قناعة بجدوى الديمقراطية وإنما كان كمصدر جديد للشرعية السياسية بعد فشل شرعية الانجاز المتآكلة، أو كآلية لتمكين بعض القوى السياسية والاجتماعية من ممارسة التنفيس السياسي، خوفا من ردود الأفعال التي تشكل خطرا محدقا للمساس بالاستقرار السياسي هذا من جهة، ومن جهة أخرى فان مبادرة النظام السياسي للأخذ بالتعددية السياسية كان بهدف الحصول على مساعدات وتسهيلات اقتصادية من المؤسسات الدولية(صندوق النقد الدولي، البنك العالمي للإنشاء والتعمير) وبعض الدول الغربية، وهو ما أطلق عليه ظاهرة الديمقراطية الدفاعية التي تسمح فيها الدول بهامش محدود من الانفتاح السياسي يمكنها في النهاية من الاستمرار في النفوذ واحتكار السلطة كآلية لضمان الاستمرارية في الحكم، وعليه فان إقرار التعددية الحقيقية يعني بكل بساطة تسليم هذه النخب بمبدأ التداول على السلطة وهو ما لا

يقبل بسهولة،([15]) ما حال دون تطوير النظام والممارسات السياسية لتصبح أكثر ديمقراطية تساعد على دعم الاستقرار السياسي في الجزائر.

بالنسبة لنظام الحكم فمن الناحية الدستورية النظام الجزائري هو نظام جمهوري ديمقراطي شعبي (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)، ولكن ما يهمنا من الناحية الواقعية فما مدى تطبيق هذا الشعار على أرض الواقع؟ حقيقة هناك من يرى أن نظام الحكم في الجزائر هو نظام رئاسي، يغدو الحديث عن النظام الرئاسي المفضل لدى بعض الفاعلين في الساحة السياسية الجزائرية منطويا على مغالطة ضخمة حسب هذا الرأي يكون النظام البرلماني والشبه الرئاسي غير متناسبين للجزائر والنظام الملائم في نظرهم هو الرئاسي، وكأن الجزائر الحالية قادرة على إقامة مثل هذا النظام، ذلك أن النظام الرئاسي إذا كان صحيحا أنه يتميز باتساع سلطات رئيس الجمهورية وعدم مسؤوليته السياسية فالصحيح أنه يتميز أيضا أن من سماته الأولى سلطة تشريعية قوية وسيدة إلى درجة أن يد السلطة التنفيذية لا تستطيع أن تمتد إليها عن طريق الحل، وفي النظام الرئاسي كذلك القضاء يشكل بفضل استقلاله فعلا السلطة الثالثة في الدولة، والنظام الرئاسي هو كل هذه الركائز مجتمعة، أما في الجزائر فالنظام يدور حول محور واحد هو رئيس الجمهورية لا يمكن أن يسمى نظاما رئاسيا بل هو حسب تعبير صالح بلحاج هو نظام السلطة الفردية المؤسسة([16])، أي أن هناك مؤسسات الناظر إليها أنها ديمقراطية لكن تحت سيطرت فرد واحد هو رئيس الجمهورية، وهذا ما يطرح في الجزائر إشكال التخوف مما يجري بعد العهدة الرئاسية، وهذا ما تجسد في وصول الإسلاميين الى السلطة ووقف المسار الانتخابي فحدثت فوضى في الجزائر، وهذا ما يدعو الى التخوف بعد كل عهدة لتعلق الحكم بشخص الرئيس وليس بمؤسسات ديمقراطية راسخة.

وهناك أطروحات عديدة حول النظام الجزائري فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد أطروحة "ناير" إذ تصور النظام الجزائري على أنه من النوع العسكري البيروقراطي، فالرئيس هنا مسير يخضع لمصالح أساسية لجماعة أتت به إلى السلطة فانه يعكس في الوقت نفسه ضعف المؤسسة الحزبية وضعف المجتمع المدني وضعف الطبقة البرجوازية، وهناك أطروحات أخرى ترى أن النظام في الجزائر هو نظام مونوقراطية حقيقة أي مؤسسات متعددة لأمر واحد بحيث أصبح عائقا أمام الممارسة الديمقراطية، فكل شيء بقوة الجهاز التنفيذي وحده، ومنهم من يؤسس أطروحة أخرى مفادها أن نظام الحكم في الجزائر شخصي وأبوي هذا من الناحية العملية، أما من الناحية الدستورية فالنظام الجزائري هو نظام جمهوري ديمقراطي شعبي.([17])

فبالنسبة لدستور 1989 لم يكن يدشن خروجا تاما من موروثات النظام السلطوي في الجزائر، فبالرغم من أن بنود الدستور الجديد قد فتحت باب التعددية السياسية إلا أنها حافظت على بعض وضخمت على بعض صلاحيات الرئاسة، فرئيس الجمهورية له حق تعيين وإعفاء رئيس الحكومة وحق حل البرلمان، وإجبار البرلمان على معاودة الانعقاد للتصديق على بعض القوانين، بالإضافة إلى صلاحيات الرئيس الواسعة لحكم البلاد في الحالات الاستثنائية.([18])

بالنسبة للتعديلات الواردة في دستور 1996 فإنشاء غرفة برلمانية ثانية قد يظن البعض أن الهدف من ذلك هو زيادة التمثيل الوطني وضمان استمرارية المؤسسات وخدمة الديمقراطية بوجه عام كما جاء في التبريرات الرسمية لإنشائها، فقد كان إنشائها بمثابة تحييد تام وكامل لدور الغرفة السفلى، فالموقع الفعلي لمجلس الأمة على مستوى السلطة التشريعية حددته على وجه الخصوص الأحكام الدستورية المتعلقة بمسار العملية التشريعية، فبموجب المادة120 من الدستور "يجب أن يكون كل مشروع أو اقتراح قانون موضوع مناقشة من طرف المجلس الشعبي ومجلس الأمة على التوالي حتى تتم المصادقة عليه"([19])، يناقش مجلس الأمة النص الذي صوت علية المجلس الشعبي الوطني ويصادق عليه بأغلبية ثلاثة أرباع (¾)، معنى ذلك بكل بساطة أن مجلس الأمة له حق النقض والفيتو على أعمال الغرفة السفلى، فتفوق مجلس الأمة على المجلس الشعبي الوطني معناه إذا تحكم رئيس الجمهورية في البرلمان.

وبالتالي فان إنشاء مجلس الأمة ليس منسجما مع الأهداف المعلنة التي أقيم من أجلها وهي خدمة الديمقراطية وتوسيع التمثيل الوطني، فكيف يمكن لمؤسسة أن تخدم الديمقراطية إذا كان لأعضائها مع أنهم غير منتخبين القدرة على إفشال إرادة مؤسسة أخرى تظم منتخبين.([20])

فقد انشأ المجلس بين أيدي السلطة التنفيذية يقوم بدور الرقيب على أعمال الغرفة السفلى ويكون صمام أمان عند الضرورة في حالة مجيء أغلبية معارضة إلى الغرفة السفلى، فدور الغرفة الثانية في الجزائر لم يشذ عن القاعدة المتعلقة بدور الغرفة الثانية في الفترات الأولى من ظهور الديمقراطية البرلمانية المباشرة، فقد ظهرت الغرفة الثانية في فترات تميزت بوجود مد ديمقراطي متصاعد ورغبة من النظام في لجم ذلك المد وتحقيق انتقال ديمقراطي تدريجي أنشأت غرفة ثانية اتسمت ب"الشرعية الارستقراطية" مقابل "الشرعية الديمقراطية" ومما سبق يتضح أن الغرفة الثانية ظهرت في النظام الجزائري لكي تقوم بالدور الذي كان دائما ملازما للغرف الثانية وهو رفض العمل بالقواعد الشرعية الديمقراطية الانتخابية والتخوف من نتائجها.([21])

أما بالنسبة للانتخابات التي شهدتها الجزائر فقد تحولت في كل مرة بحكم الممارسة الفعلية إلى نوع من الاستفتاء على شخص الرئيس كما حدث بالنسبة لانتخابات1999، كما أن العملية الانتخابية كثيرا ما كان يطالها التزوير والتشكيك في نزاهتها، فقد تردد في الانتخابات المحلية سنة1997 عمليات تزوير من قبل الإدارة لصالح حزب التجمع الوطني الديمقراطي"حزب السلطة".

إن طبيعة الانتخابات في الجزائر التي كثيرا ما تأخذ شكل الاستفتاء أي تنظيم طريقة محكمة بحيث تقنن بها تزكية القرارات المتخذة من القمة، حيث تلعب الجزائر على ورقتين الشرعية الثورية والريع النفطي، وأن الشعب لاق من العذاب ما يستوجب تجنب التغييرات ذات الثمن الباهظ، هذه السياسة شجعت على اتباع مسار تنموي ظهر فيه نمو نخبة تكنوقراطية وأخرى بيروقراطية تتحكم في مستقبل البلاد([22])، ففريق النخبة في الحقيقة يحكمه منطق الربح مع ما يعني ذلك من مخاطر التبعية، فسلطة الدولة تظهر وكأنها تحمل رسالة تاريخية تؤسس لها شرعيتها، وهذه الديناميكية تتواصل في فرض نوع من التأثير على مواقع القادة السياسيين حتى اليوم وهذا ما يلاحظ في الحملة

الانتخابية لانتخابات 17 أفريل 2014 حيث دعمت أغلب هيئات المجتمع المدني والمؤسسة العسكرية ترشح عبد العزيز بوتفليقة رغم مرضه وإظهاره أنه يحمل رسالة تاريخية أو أنه حكم البلاد لمدة خمسة عشر سنة باعتبارها فترة إعادة الأمن والاستقرار للجزائر وحققت تنمية اقتصادية وكذلك أنه أفنى حياته في خدمة البلاد، إلا أن من وراء هذا الخطاب فئة استفادة من الوضع خاصة الفساد الذي طال كل بنى المؤسسات دون استثناء، فأصبح هذا الفريق يحكمه منطق الربح من المال العام دون اهمية بناء دولة المؤسسات.

أما بالنسبة للأحزاب السياسية فهي الأخرى تعاني من عدد من المشكلات فكثير من الأحزاب الجزائرية قد تأسست بموجب القوانين المؤسسة للتعددية وليس من خلال مشروع اجتماعي تسعى لتحقيقه([23])، أي أن الأحزاب السياسية في الجزائر هي ردود فعل وليس نتاج البيئة والنضج السياسي، وبالتالي فان البرامج التي تقدمها الأحزاب في الجزائر عادة غير واضحة، إلى جانب افتقادها لرؤية واضحة حول التنمية بمختلف أبعادها وافتقارها إلى الرؤية حول الخروج من الأزمة الأمنية والسياسية وحول مواجهة المشاكل الاجتماعية، فتأييد برنامج رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة حول السلم والمصالحة ومشاريع التنمية على سبيل المثال يمثل علامة فشل الأحزاب السياسية في بلورة برامج للتنمية ولحكم البلاد ومعالجة الأزمات، فبدلا من سعي الأحزاب السياسية لتقديم برامج واقتراحات بديلة حول مشروع المصالحة وكيفية إنجاحه؛ اكتفت معظم الأحزاب بالتأييد والتركيز على جوانب أخرى من قضايا سياسية، هذا ما يعكس أزمة مشروع وأزمة برنامج عند الأحزاب السياسية([24])، وبقاء القيادات واستمرارها وغياب التناوب على السلطة هي الخصائص الغالبة على معظم الأحزاب السياسية، ونتيجة ذلك لقد عرفت أزمات سياسية خاصة فيما يتعلق بتجديد هياكل الحزب، حيث أصبح من المألوف على الساحة الحزبية أن يحدث انشقاق بين تيار تصحيحي وآخر موالي للقيادة الحزبية، وأحيانا حدوث انقلابات داخل الأحزاب السياسية .

إن تجربة التحول الديمقراطي في الجزائر منذ بدايتها يعطي انطباعا متفاوتا حول حقيقة التغيير واتجاهه، فان مؤشرات الديمقراطية على مستوى النص الدستوري والقوانين مشجعة لتوفرها على الحد الأدنى من مبادئ الديمقراطية التي نص عليها دستور1989ودستور1996 المعدل له([25])، وتجدر الإشارة إلى مؤشر ايجابي يخدم التحول الديمقراطي وذلك على مستوى النص من حيث غلبة الطابع الديمقراطي على روح الدستور والقوانين المنظمة للحياة السياسية في البلاد وهذا من شأنه أن يساهم في تحقيق الاستقرار السياسي بدمقرطة الحياة السياسية وتحقيق التنمية السياسية، وعليه فان مشكلة الجزائر ليست مشكلة نصوص بقدر ما هي مشكلة تطبيقات رغم أهمية الأمرين معا.

ثانيا: أثر السياسات التنموية على الأمن الاقتصادي وتحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر

إن دراسة مدى نجاح السياسات التنموية في تحقيق الاستقرار والأمن الاقتصادي يتطلب تقييم المشاريع التنموية من خلال أثرها على مؤشرات الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي(أي انعكاسها على المستوى المعيشي)، حيث يمكن تقييم السياسات التنموية من منظور المربع السحري لنيكولاس كالدور(التضخم، البطالة، النمو، ميزان المدفوعات).

إن أول الأزمات وضوحا في الاقتصاد الجزائري هي أزمة المديونية والتي تجلت عام 1986 بصورة واضحة فقد برز أن الاقتصاد الجزائري لم يعد قادرا على تحمل أعباء خدمة الديون والتي صارت تلتهم ما نسبته 60% من حجم الصادرات الجزائرية، وهو ما خلف آثار وخيمة على الصعيدين الاجتماعي والسياسي، فعلى المستوى الاجتماعي فقد كانت الفاتورة باهظة الثمن خاصة بعد الدخول في سياسات التصحيح للتخفيف من حدة المديونية والتي تحملها الطبقات والشرائح الاجتماعية الفقيرة ذات الدخل المحدود بصفة خاصة من خلال تدهور القدرة الشرائية لشرائح واسعة من فئات المجتمع، نتيجة الارتفاع الكبير في أسعار السلع الأساسية والذي لم يصاحبه زيادة حقيقية في قيمة الأجور، فأزمة تفاقم المديونية وما خلفته من تكاليف اجتماعية قد أدت إلى تعميق الفجوة بين الطبقات الاجتماعية حيث زاد الغني ثراء والفقير فقرا ولم يعد الحديث تقريبا عن وجود طبقة متوسطة هذه الأخيرة التي هي أساس استقرار المجتمعات وضامن التجانس المجتمعي وتقلصها أو زوالها ينذر كما قال باري بوزان بالدخول في المأزق الأمني المجتمعي.

مع خفض قيمة العملة1988.1994 حوالي 60% أدى الى ارتفاع التضخم بشكل سريع، وهذا ما انعكس على ارتفاع المستوى المعيشي، إلا أن انخفاض معدل التضخم من 18,69% سنة1996 الى 0,34% سنة 2000، ليرتفع بعد ذلك الإنفاق الحكومي، وتخفيض التضخم إلى مستويات دنيا كانت تكلفته بطالة مرتفعة بلغت في المتوسط28%من القوة العاملة النشطة ما بين1989.2002، إلا أن مصادر الضغوط التضخمية لا زالت متوفرة وذلك من خلال المطالبة برفع الأجور من طرف مختلف القطاعات وحركات الإضرابات العمالية المتتالية خاصة مع التوسع في الإنفاق الحكومي.

رغم المحاولات من طرف السلطات العمومية لخفض معدلات البطالة أدى الى انتشار ظاهرة اليأس من البحث عن الشغل، وهي ظاهرة اجتماعية خطيرة تنم عن حالة من عدم الثقة في المجتمع والسلطات العمومية، وما قد ينجر عنه من هجرة سواء شرعية أو غير شرعية للإطارات وخريجي الجامعات، وما له من انعكاس سلبي على الاقتصاد الوطني، بالإضافة الى أنه قد ينجر عن اليأس الانحراف والجريمة، أو إمكانية استغلال هذه الفئات من أطراف لعلمها أنها ناقمة على السلطات وعلى المجتمع،وهذا بتأليبها سواء من خلال مظاهرات لخدمة مصالح وأطراف معينة، أو الجماعات الإرهابية الذي من شأنه أن يهدد ليس الأمن الاقتصادي أو الاستقرار السياسي فقط وإنما الأمن المجتمعي ككل، فسياسة التشغيل (عقود ما قبل التشغيل...) ليست مبنية على أرباح إنتاجية العمل المحققة والمردودية المالية، بل سياسة لامتصاص غضب البطالين والعاطلين وذلك بتقديم منح ودعم دون رقابة صارمة، وهذا ينعكس بالسلب على مؤشرات الاقتصاد الكلي (تحمل تكاليف إضافية خاصة كيف يمكن تحمل هذه التكاليف مع انخفاض سعر البترول) وعلى المستوى الجزئي(ارتفاع المستوى العام للأسعار)، بالإضافة الى ذلك تخلق الاتكال وعدم الرغبة في العمل المنتج وتحقيق الإنتاجية.

أما معدل النمو في المتوسط هو2,7%ما بين 1981.1990 و1,9%ما بين 1991.2000 ليصل الى4،3%ما بين2000.2010، إلا أن النمو يبقى مرتبط بأسعار النفط فهو غير كاف لخفض البطالة(98%صادرات محروقات)، فالتوازنات الاقتصادية ترتبط مباشرة بالسوق البترولية الدولية،

أما الصادرات خارج المحروقات فهي في حالة ركود عند مستوى ضعيف، لذا يجب تعديل البنية الإنتاجية وتوزيع النمو على القطاعات الأخرى حتى لا يظل النمو خاضع بصورة كلية لتأثير العوامل الخارجية هذا إذا لم نأخذ بعين الاعتبار طبيعة المورد المصدر و نضوبه.

إن الإصلاحات الاقتصادية لم تستطع تحويل الموارد الأولية الى منتجات أي اقتصاد منتج ما يؤثر على الأمن الاقتصادي، أو القدرة على خلق الثروة والتسيير العقلاني للموارد البشرية والمادية، حيث أصبح الاقتصاد الجزائري يعاني من سوء توزيع وتسيير الموارد المالية والطبيعية، إذ أن الاعتماد على الريع جعل من الوزارات تعد برامج إنفاق وتوزيع وليس إنتاج دون إشراك فئات المجتمع في العملية التنموية مما خلق ثقافة اللامبالاة في وسط المجتمع، وهذا خلق اقتصاد هش ومستهلك انتشر فيه الفساد الاقتصادي، حيث يبقى إشباع حاجات المجتمع رهن المتغيرات الخارجية (سعر البترول، سعر صرف الدولار،أسعار المواد الاستهلاكية...)، وهو غير قادر على التوفيق بين المصالح المتعارضة وإيجاد حلول الوسط لتفادي التصادم بين مختلف أطراف المجتمع، فخلق طبقتين في المجتمع الجزائري طبقة غنية وأخرى فقيرة الذي من شأنه أن يؤثر ليس على الأمن الاقتصادي وإنما على استقرار وأمن المجتمع؛ فالاقتصاد الجزائري يعيش حلقة مفرغة وذلك من خلال عدم سيادة القانون ووجود اقتصاد موازي واقتصاد صوري انعكس بالسلب على التحول نحو اقتصاد السوق وذلك بنمو بطيء وعدم استقرار في التمويل أدى إلى إصلاحات جزئية التي أوجدت فرصة للبحث عن الربح والفساد ونمو مصالح فئات ضيقة التي تعارض الباب المفتوح أمام المنافسة والتحرير الكامل،حيث هناك تذبذب في النمو بسبب الإصلاحات الجزئية التي خلقت فرص للفساد والبحث عن الربح السريع.

المحور الثالث: عقبات تحقيق الأمن الاقتصادي والاستقرار السياسي في الجزائر

إن التغيرات في الاقتصاد الجزائري لم تكن نتيجة عملية تنمية اقتصادية ولا حتى عملية نمو اقتصادي الذي يتطلب وجود اتجاه مستمر غير متأرجح لنمو إنتاجية الفرد عبر فترة زمنية طويلة، فالتحسين في نوعية الحياة المادية نتيجة مباشرة لإنفاق ريع البترول رغم التوزيع غير العادل، فعدم قدرة الجزائر على تحقيق التنمية وترسيخ الديمقراطية وبالتالي تحقيق الأمن الاقتصادي والاستقرار السياسي الذي ينعكس على تحقيق التنمية السياسية يعود لمجموعة من العقبات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية حالت دون تحقيقهما.

أولا: العقبات الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق الأمن الاقتصادي والاستقرار السياسي في الجزائر

يعاني المجتمع الجزائري العديد من العقبات الاقتصادية والاجتماعية حيث كل عقبة هي سبب ونتيجة في الوقت نفسه، إذ أنتجت مجموعة من الحلقات المفرغة فمثلا الحلقة المفرغة في التعليم، ذلك أن انخفاض المستوى التعليمي واعتماده على أسس تقليدية نظرية بالدرجة الأولى والتلقين والحفظ من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض وعي الأفراد وثقافتهم ومستوى تأهيلهم وهذا انعكس من الجانب الاقتصادي على انخفاض الإنتاجية والدخل، أما من الناحية السياسية انعكس على الثقافة السياسية بالسلب مما أدى إلى عزوف عن المشاركة السياسية؛ أما الحلقة المفرغة للفقر فقد

تولدت عن نواقص السوق وتخلف الموارد البشرية(عدم قدرتها على الإبداع والابتكار) وشح رأس المال وضعف كفاءة استخدام الموارد الطبيعية مما أدى إلى انخفاض الادخار الذي انعكس بالسلب على الاستثمار فأدى إلى انخفاض الدخل الحقيقي وانخفاض الإنتاجية([26])، وهذا يتطلب سياسة شاملة متكاملة لكسر هذه الحلقات المفرغة التي يعيشها المجتمع الجزائري.

إن سياسة الانفتاح الاقتصادي في الجزائر الناجمة أولا عن فساد السياسة الاقتصادية الرسمية؛ وعن الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق بدون ضوابط والتحول بتقلب غير مدروس إلى نوع من الاقتصاد المختلط وفتح الأبواب لفئات جديدة يهمها الكسب السريع على حساب غالبية الناس في ظل الفساد([27])، حيث أصبحت علاقة مصالح بين القيادات السياسية والقطاع الخاص التي يصفها الباحثان سيفر وديتز "تصبح دولة نهب، الكسب فيها لا يقوم على العمل المنتج متأصلا وهيكليا، فيصبح كل شيء للبيع المحاكم والمجالس التشريعية والسلطات الضريبية...الخ، وموظفوا الدولة يسعون إلى تعظيم ثروتهم في أقصر فترة، وفي هذه الدولة يتم تقلد المناصب الرسمية ليس من أجل تقديم خدمات للمجتمع وإنما من أجل تحقيق المكاسب الشخصية في المجتمع"([28])، وما تبعه من بيع ممتلكات الدولة والشعب إلى أفراد خرج أكثرهم من رحم فساد القطاع العام والنهب المنظم للثروة وللمالية العامة، إذ لم تؤد إلى المنافسة التامة وإنما احتكار رجال الأعمال وبارونات المال السوق الجزائرية، ما أدى إلى جمود عناصر الإنتاج وتحجر الأسعار رغم حركتها في السوق الدولية وعدم مرونتها بتغير الطلب والعرض، ما نتج عنه ضعف في درجة الكفاءة وانخفاض الدخل الحقيقي للفرد حيث يعد من أبرز العوامل التي تحد السوق الجزائرية ما انعكس على انخفاض القدرة الشرائية وارتفاع المستوى العام للأسعار وتدهور المستوى المعيشي للأفراد؛ فالمنافسة الاحتكارية أدت إلى عجز قوى السوق عن توجيه الموارد نحو مجالات الرأس مال الاجتماعي بالشكل الذي يوفر الأساس الكافي من مرتكزات البناء التحتي اللازم لعملية التنمية، والعجز نحو إقامة مشروعات إنتاجية التي ترتبط بدرجة أكبر من غيرها بإحداث التنمية نظرا للاتجاه إلى المجالات ذات الربحية المرتفعة والسريعة وذات المخاطر القليلة قياسا بالاستثمارات التي تنخفض ربحيتها وتحتاج لفترة استرداد طويلة([29]).

فسمحت مداخيل الريع بأن تكون الدولة في وضع يمكنها من شراء الرضا والإجماع عن طريق منح الخدمات المجانية وتوزيع العطايا والهبات ورفع الأجور...الخ، فالدولة أصبحت لا تحتاج إلى الشعب خاصة وأنه شعب غير منتج بل مستهلك فهي في غنى عن تحصيل الضرائب([30])، فأصبحت تتصرف اقتصاديا وسياسيا حسب رغبتها دون إشراك الشعب في القرارات؛ مما عزز الفساد وأينما وجد الفساد وجد الاستبداد للتغطية عليه، فأي إصلاح اقتصادي أو سياسي في الجزائر يبقى تنفيذيا في عهدة إدارات فاسدة لا يمكن الاطمئنان إليها خاضعة للزبانية والمال والرشوة تستوجب إصلاح حقيقي يمس كل أماكن الفساد وتحديدها، خاصة في ظل تأثير الثروة المالية الجديدة غير المسبوقة على نمط تنمية الاقتصاد والخطط باعتبار النفط مورد التمويل حيث لم يتمكن النظام من بناء اقتصاد متوازن ومتطور أو إحداث نمو اقتصادي مرموق؛ فالسياسات التي نفذت تكلفتها الاجتماعية مرتفعة وهدر حقيقي للموارد عرفتها بعض الدراسات بتجارب "تنمية الفرص الضائعة"([31]).

إذ تعتبر الإيرادات النفطية أحد أهم الركائز التي تعزز سلطة النظام وتقف عثرة أمام ترسيخ الديمقراطية وتحقيق الاستقرار السياسي وتبني سياسات تنموية جدية وجذرية لتحقيق الأمن الاقتصادي، حيث أن اقتطاع الضرائب تقود عادة إلى إقامة مجالس تمثيلية حيث يرى لوسياني أن الريوع النفطية تكسر هذه الصلة لأن الحكومات لم تعد تعتمد على الضرائب لتمويل الإنفاق وهو ما يثبط بالفعل محاولات المشاركة السياسية، إذ توفر الإيرادات النفطية للدولة وسيلة فعالة لشراء ولاء السكان من خلال تقديم الخدمات وإعاقة تشكيل المجموعات الاجتماعية المستقلة التي يمكن أن تطالب بالمشاركة السياسية([32]).

ثانيا: العقبات السياسية والثقافية لتحقيق الأمن الاقتصادي والاستقرار السياسي في الجزائر

إن لجوء الجزائر إلى المؤسسات المالية الدولية لتمويل الاقتصاد في ظل المشروطية لصياغة السياسات التنموية استنادا على القواعد الأساسية للنظرية الاقتصادية التقليدية الحديثة، فقد تلخصت النظرة إلى قضايا التنمية المعقدة في ملاحظة أن تفاوت الأداء التنموي وفقر دولة ما لا يكمن في الحلقة المفرغة للفقر وإنما في فقر السياسات، ومن ثم فان صناع القرار لا بد وأن يركزوا على الأسواق والأسعار والحوافز، وهذا من خلال برامج الإصلاح الهيكلي والتكييف الهيكلي التي تعنى بتحرير أسرع وأعمق للأسواق المحلية للسلع والخدمات وتقليص دور الدولة وتعديل التركيبة المؤسسية والتشريعية لتتوافق مع متطلبات عمل آليات السوق عرفت "بوفاق واشنطن"([33])، فجاء بعالمية النظرية الاقتصادية إلا أن علم الاقتصاد التقليدي ربما كان ملائما للحالات التي يتمتع فيها الاقتصاد بالتشغيل الكامل وفعالية أداء السوق وأنه في ظل ظروف البطالة والركود الاقتصادي هناك حاجة لتطوير اطر نظرية مختلفة تصلح لحالة الجزائر، ففي الجزائر في ظل الريع فأدوات التحليل الاقتصادي تحتاج إلى تعديلات جوهرية لكي تصبح ملائمة للتطبيق في الجزائر، لوجود أسواق هشة في الجزائر سواء السوق الحقيقية أو النقدية، مما يعني فشل آلية السوق في تخصيص الموارد مما يوجب تدخل الدولة في تخصيص الموارد.

إن تبني الجزائر لسياسات تنموية غير متناسبة مع ثقافة المجتمع الجزائري حتمت انهيار هذه النماذج وعدم قدرتها على تحقيق الأمن الاقتصادي، حيث أنتجت مجموعة من المظاهر أهمها سلبية المجتمع والانفصام الحاد بين المجتمع والنظام القائم، بسب البرامج التنموية غير النابعة من الثقافة الجزائرية تتخذ منها النخبة الحاكمة إيديولوجية سياسية لها أدت إلى سلبية اتجاه هذه الخطط لعدم إشراك الشعب في قرارات التنمية حيث أن إقصاء الشعب من المشاركة في التنمية سبب أساسي لفشل السياسات التنموية، وخضوع الدولة لأقلية سياسية تكاد تكون منفصلة أو منفصلة عن المجتمع أصبحت ترى في نفسها موضع وصاية على المجتمع، ممثلة في النخبة الحاكمة وحواشيها البيروقراطية والخدماتية متموضعة في العاصمة تمثل عالما اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وعمرانيا يختلف عن المجتمع خارج العاصمة، وهذا الفصل أدى إلى فقدان الدولة القدرة على تفعيل المجتمع ايجابيا([34])، لعدم رغبة الناس في المشاركة لتكون لديهم أفكار أن النخبة الحاكمة وما يتصل بها هي من

تستفيد، ولذلك يتطلب إعادة التوزيع العادل وخلق جسر تواصل بين الطرفين يعيد تشكيل الوعي الذي من شأنه أن يؤدي إلى تغيير الصورة التي أدت إلى العزوف عن المشاركة، وذلك بالقضاء على أهم مصادر عدم الحرية كالفقر وانعدام الفرص الاقتصادية والحرمان الاجتماعي وإهمال الخدمات العامة ومظاهر القمع بواسطة أجهزة الدولة، والعودة إلى طبيعة المجتمع الجزائري والاهتمام بالزراعة والتنمية الريفية.

وارتباط الإصلاحات بالريع كان لها أثر سلبي حيث خلقت عدم الثقة بين القاعدة والقمة مما حال دون مشاركة القاعدة بالإضافة إلى تذبذب أسعار البترول كان له الأثر السلبي على إتمام المشاريع والاستثمارات في وقتها، حيث أحدث هذا حالة من الارتباك في المجتمع والدولة إذ أصبحا يسلكان مسالك تعكس حالة دفاعية تحركها **ردود الأفعال والاستجابات التلقائية**، أكثر من أن تحركها رؤية إستراتيجية مسترشدة بتجربة الماضي فأصبحت أشبه بحقول تجارب لغير غاية وأهداف تحقق فعلا، وإنما استجابة لمطالب وإضرابات تخوفا من انزلاقها (دعم الشباب، عقود ما قبل التشغيل، قروض مصغرة...) دون رقابة رشيدة على المشاريع و التسيب في الاستفادة منها، وهذا ما يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي ويحول دون تحقيق سياسة تنموية رشيدة تحقق الأمن الاقتصادي.

حيث أن عدم الاستقرار السياسي أدى إلى اضطرابات كبيرة في أداء الدولة والمؤسسات، أدت لتوقف الآلة الاقتصادية بكل تداعياتها الاجتماعية، ما أدى إلى انقسام النخبة على مستوى مؤسسات الدولة وهياكلها أثرت في أداء الدولة وحتى شرعيتها في ظل أزمة مالية أدت إلى عملية انتقال طويلة وغير شفافة([35]).

مع عدم الاستقرار السياسي تنامت الاضطرابات الأمنية والقلاقل الداخلية التي أدت إلى زيادة حذر وتحفظ رجال الأعمال بل وهروب وهجرة الأموال وتدني نشاط الاستثمار الخاص([36]).

فالتجربة في الجزائر تجربة فوقية ركزت على بناء مجموعة من المؤسسات السياسية ولم يتفاعل معها إلا أفراد النخبة الحاكمة، تركز على الاستهلاك أكثر من الإنتاج، لم تستطع التجذر في المجتمع والتطابق مع الثقافة الجزائرية، ولم يكن هناك تغلغل للأحزاب السياسية في الوسط المجتمعي، فتحولت التجربة إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي، وفشل النظام السياسي وعدم قدرته على تعبئة الشعب وتحريكه وتفعيله لتحقيق التنمية الاقتصادية وترسيخ الديمقراطية قصد تحقيق الأمن الاقتصادي والاستقرار السياسي، فالتجربة لم تكن قادرة على التفاعل مع ثقافة المجتمع الجزائري وتفعيل أفراده وكسبهم ودمجهم في العملية السياسية والتنموية، وذلك باعتبار التنمية والعملية السياسية تدور في فلك الفرد والمجتمع أي لخدمته واعتباره أداتها.

فالطبيعة الشخصية لنظام الحكم في الجزائر أي ارتباط السلطة وتجمعها بين يدي الرئيس، مع بقاء النخبة واستمرارها في الحكم رغم تداول الحكومات بما جعلها تعيش دوران النخبة داخليا استنادا إلى مسؤوليتها في إطار النسق السياسي لا إزاء الجماهير،وهذا ما يجر إلى غياب المسؤولية الجماعية للحكومة باعتبارها أحد أهم مؤشرات الممارسة السياسية، بالإضافة إلى خاصية الازدواجية التي حكمت النظام في الأداء السياسي، فنظام الحكم الذي أرست دعائمه هذه النخب لم ينج من

المراوحة بين نمطين متقابلين من الممارسة السياسية، فهو نسق مزيج من أسس قانونية سياسية تعاقدية مؤسساتية دستورية ذات شرعية عقلانية، ومن موروث شخصاني يسمح لصاحب السلطة حتى بإنتاج النماذج السياسية والقانونية والاقتصادية بتجاوز الحكومة والبرلمان؛ فتحولت المؤسسة البرلمانية إلى واجهة شكلية تغطي على سيطرة النخبة المطلقة على القرار الوطني وتحييد الأغلبية الاجتماعية([37])، فأصبح البرلمان الجزائري غائب عن الساحة السياسية يصادق على توزيع وإنفاق الريع مقابل دخل يأجره النواب، بالإضافة إلى صلابة التنظيم البيروقراطي وتوزيع الأدوار الذي أدى إلى تصلب هذا التنظيم الميال إلى الثبات في توزيع الأدوار بغية ضمان تواصل اشتغال المؤسسات، وهذا الثبات يتجلى في عدم دوران النخبة وتداولها على الأدوار والمناصب، حيث عجزت هذه النخب عن التخلص من ترسبات السلوك الاحتكاري ومظاهر الشخصنة وتجميع السلطة، ولم ترسي نمطا تنافسيا قادرا على ضمان الجدوى والفعالية في الأداء؛ إذ أن التداول على السلطة ركيزة أساسية في بناء النظام الديمقراطي وهو مؤشر للدلالة على الاستقرار السياسي ومقياس للتطور الديمقراطي وذلك أن انتقال السلطة من حيث الأسلوب يمثل بعدا بنائيا ومؤسسيا للعملية الديمقراطية([38]).

حيث أصبح صعود أي فاعل سياسي إلى مسرح الفعل أو مغادرته لا تحكمه فقط شرعية الكفاءة والقدرة على الأداء والمستوى التعليمي والتجربة الميدانية بل إنه محكوم أيضا بدرجة تزيد أو تنقص بعوامل الرأس مال العلائقي والشخصية التي يقيمها مع الأطراف الفاعلة([39])، مما عزز الفساد السياسي والاقتصادي في الجزائر هذا من شأنه أن يهدد الاستقرار السياسي والأمن الاقتصادي للبلاد؛ بالإضافة إلى استمرار في تطبيق ما يسمى بنظرية "الطوق العازل" أو ما هو شائع في الجزائر باسم"القوابيس و القواطع الكهربائية" أو "الخرفان السياسية وعرائس القراقوز" وتعبر هذه النظرية عن وجود واجهة مدنية تخفي وراءها الحكم العسكري الصريح ولعل المثال الأبرز على ذلك هو فترة حكم بن بلة وبوضياف والشادلي وعلي كافي، ومن هنا لا نستطيع الحديث عن جناح مدني للنخبة الحاكمة في الجزائر وإنما مجرد واجهة مدنية شكلية لا تتمتع بسلطة حقيقية، وكلما دعت الضرورة لحرق القابس أو استبدال الطوق العازل الذي يشخصه الوزير الأول([40])،وهذا من شأنه أن يعرقل مسار ترسيخ الديمقراطية في الجزائر خاصة مع عدم الاستجابة لمطالب التغيير وعدم الرغبة في المشي قدما نحو ترسيخ المؤسسات الديمقراطية الذي قد ينتكس على المسار في ظل ضعف الأداء ما يهدد الأمن الاقتصادي والاستقرار السياسي.

إلى جانب ذلك فان مؤسسات التنشئة الاجتماعية(الأسرة،المدرسة...) بنظامها التربوي والاجتماعي في الجزائر تثني الفرد عن الثقة في أرائه الخاصة وتشجعه على قبول أراء الآخرين دون تردد أو تساؤل، وهذا ما يقضي على الإبداع والابتكار وينمي في نفس الفرد الإذعان للسلطة([41])، فيعفي الفرد نفسه من المسؤولية مما يؤدي إلى غياب النقد الذاتي وإرادة العمل والمبادرة في الفعل([42])، وهذا ما يعزز الاتكالية والخضوع فعادة التوكل على الآخرين تقوي في النفس عادة التهرب والانسحاب فمثلا أغلب خريجي الجامعة الجزائرية في انتظار واتكال على السلطة أن توجد لهم العمل دون أن تكون له روح الاقتحام والمبادرة، وما أن يتم انتقادهم يعلنون براءتهم موجهين الاتهامات إلى الحاكمين وهذا

يثبت الشعور بالعجز الكلي عن التأثير في الحياة الاقتصادية والسياسية، فيصبح الفرد موضوع لهذه الأحداث بدل أن يكون محركا لها؛وهذا يسهم في زيادة المشاركة الكلامية اللا فاعلة وبالتالي يوسع التناقض بين القول والعمل، فسرى في المجتمع روح الخضوع محل روح الاقتحام وروح المكر محل روح الشجاعة وروح التراجع محل روح المبادرة([43]).

أما الأحزاب السياسية تم إنشاء معظمها بقرارات فوقية وعلى أساس الارتباط بالدولة وعمل النظام على ابتلاعها حيث تحول معظمها إلى لجان مساندة للرئيس أو مجرد وسائل لإضفاء الشرعية على النظام القائم، فالسباق بين الأحزاب أصبح يدور حول تقديم الولاء والمساندة لشخص الرئيس وذلك في ظل كثرة الانشقاقات بسبب الخلافات وتعنت رئيس الحزب لقراراته، فأصبحت أحزاب "موسمية"([*]) لا تفكر في فتح المنافسة السياسية داخليا؛ حيث تحوي الأحزاب في الجزائر عادة برامج غير واضحة حول التنمية أو الأزمة الأمنية والسياسية، في ظل هذه الظروف أدى تراجع الحماس للعمل الحزبي في أوساط المواطنين والسلوك النضالي، فتأييد برنامج الرئيس عبد العزيز بوتفليقة يمثل علامة فشل الأحزاب في بلورة برامج، وتقييم العملية الديمقراطية مما يعكس أزمة مشروع للأحزاب([44])، حيث أصبحت هذه الأحزاب تبنى على أسس مصلحية وانتخابية تتسم بالعلاقة الزبائنية وتمثيل مجموعات ضيقة في المجتمع، وهي بمثابة امتداد للسلطة ساعدت النظام على التنفس في حالة الضغوطات الداخلية والخارجية أكثر منها تمثيلا ديمقراطيا للمجتمع، مما أدى إلى فقدان الأمل في التغيير الديمقراطي عبر صناديق الاقتراع.

وفي ظل ضعف أداء الأحزاب السياسية أصبح الشارع وسيلة التعبير الأساسية للحركات الاجتماعية في الوقت الذي وصل فيه نموذج التنمية وترسيخ الديمقراطية إلى مأزق فعلي على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ما يتطلب البحث عن حلول جذرية تساهم فيها كل فئات المجتمع.

الخاتمة:

إن التمتع بنوع كاف من الأمن الاقتصادي والاستقرار السياسي نتيجة بناء آليات ومؤسسات تتيح أكبر قدر ممكن من الحراك الاجتماعي وتداول القوة الاقتصادية والسياسية بين افراد المجتمع أساس إستكمال بناء المؤسسات وتثبيت التوازن الاجتماعي، لذلك فان الديمقراطية التي يجب ان ننادي بها لا تقاس من خلال عدد الاحزاب وانما من خلال التداول السلمي والفعلي للسلطة بين الجميع، وعبر الطبقات الاجتماعية المختلفة ما يتيح تكافؤ الفرص بين افراد المجتمع ما يولد الاستقرار السياسي ويسهم في بناء المؤسسات ويدعم تحقيق الاستقرار.

يتطلب تأمين الاستقرار السياسي وتجاوز التحديات في الجزائر وجود قوى اجتماعية تدفع نحو التغيير كون حماية مصالحها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية مرتبطة بها، نظرا لذلك يحاول النظام الحاكم أن يعرقل تطور هذه القوى من خلال سياسة تتراوح بين محاولة الاحتواء و القمع، الأمر الذي أضعف القوى الاجتماعية وتنظيماتها و جعلها قليلة الفعالية في الضغط لتغيير الأوضاع والرقابة على المسيرين، غير أن التدهور المتفاقم للأوضاع الاجتماعية مع عدم المساواة في تحمل التضحيات على

حساب العمال والفئات المحرومة، سيجعل التغيير ضروريا بالنسبة لهذه الفئات حتى يمكنها الاستمرار والبقاء ولذلك لابد عليها أن تسعى لتكريس التحول الديمقراطي وتحقيق التنمية السياسية كونها ضرورة مصيرية، وذلك من خلال زيادة قدرة الجماهير على ادراك مشكلاتهم بوضوح وقدرتهم على تعبئة كل امكانياتهم المتاحة لمواجهة هذه المشكلات، وتنظيم الحياة السياسية ومتابعة أداء الوظائف السياسية في اطار الدولة، وتطوير النظم والممارسات السياسية لتصبح أكثر ديمقراطية، وذلك بتفعيل ودعم المؤسسات الديمقراطية التي تقضي على عدم الثقة بين الحاكم والمحكوم وحالة الاحباط عند الشعب، ما يؤدي الى خلق مشاركة فعالة ترتقي بالمستوى المعيشي للأفراد.

الهوامش:

([1])- جمال علي زهران ، الأصول الديمقراطية والإصلاح السياسي، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2005، ص82.

(2) . جاك روبان، فن التنمية الاقتصادية الى النمو البشري، (تر: شحاذة الحوشان)، دمشق: منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي،1977، ص25.

(1) . كمال المنوفي، ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، ليبيا: المركز العالمي للأبحاث والدراسات، 2006، ص68.

(4) المرجع نفسه، ص69.

(5) . محمد عبد العزيز ربيع، صنع المستقبل العربي ، بيروت: مؤسسة بحسون، 2000،ص ص264.265.

(6) . علي خليفة الكواري، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص248.

(7). رعد صالح الآلوسي، التعددية السياسية في عالم الجنوب،عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2006، ص258.

(8) . نفس المرجع، ص265.

(9) . مطاوع ابراهيم عصمت، التنمية البشرية بالتعليم والتعلم في الوطن العربي، القاهرة: دار الفكر العربي،2002، ص10.

10. محمد فائق، "حقوق الإنسان والتنمية"، مجلة المستقبل العربي، العدد251، لبنان، جانفي2000، ص101.

(11) . محمد منير حجاب، الإعلام والتنمية الشاملة، ط3، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2003، ص53.

(12) . فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة:النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، (تر: مجاب الإمام)، السعودية: مكتبة العبيكان،2007، ص134.

(13)، p719. Florida: Melbourne University Press,1948, w Volumes, Ralph Borsodi, Education and Living

(14) . حسن كريم، "مفهوم الحكم الصالح"، مجلة المستقبل العربي، العدد109، لبنان، نوفمبر2004، ص58.

(15) . حسن توفيق إبراهيم، "التطور الديمقراطي في الوطن العربي قضايا وإشكاليات"، مجلة السياسة الدولية ، العدد 142، أكتوبر 2000.

(16) . صالح بلحاج، السلطة التشريعية الغائب الأكبر في النظام السياسي الجزائري، الجزائر: دار قرطبة، 2006، ص07.

(17) . سنونسي خنيش، الإدارة والبيئة في النظرية والتطبيق(دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 1997، ص272.

(18) . أحمد الحسني، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004 ، ص149.

(19) . القانون رقم: 19.08المؤرخ في 15نوفمبر 2008.

(20) . صالح بلحاج، مرجع سابق، ص155، 156.

(21) . المرجع نفسه، ص158.

([22]) صلاح العقاد، السياسة والمجتمع في المغرب العربي، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1971، ص20.

(23). أحمد الحسني، مرجع سابق، ص157.

(24). عبد القادر عبد العالي، "الأحزاب السياسية والتنمية في الجزائر"، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني بعنوان التحولات السياسية وإشكالية التنمية بالجزائر واقع وتحديات، يوم16.17ديسمبر2008، قسم العلوم السياسية، جامعة الشلف، 2008.

(25). إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص142،143.

(26). فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، الأردن: عالم الكتب الحديث، 2006، ص205.

(27). سميح مسعود، تحديات التنمية العربية، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2010، ص15.

(28)- James M Cypher , James L Dietry, The Process Of Economic Development, London :Routledge,1997,p226.

(29). محي الدين عمرو، التخطيط الاقتصادي، بيروت: دار النهضة، 1975، ص16- 17.

(30). علي خليفة الكواري وآخرون، الخليج العربي والديمقراطية نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 179.

(31). سميح مسعود، مرجع سابق، ص17.

(32). إبراهيم البدوي، سمير المقدسي، تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي، (تر:حسن عبد الله بدر)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص282.283.

(33). انظر: Stiglitz J, Globalisation and Its Discontent, London :Penguin Press, 2002 .

(34). نصر محمد عارف، التنمية من منظور متجدد التحيز العولمة ما بعد الحداثة، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2002، ص131.

(35). ناصر جابي، الجزائر: الدولة والنخب دراسات في النخب، الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية، الجزائر: منشورات الشهاب، 2008، ص12.

(36). سميح مسعود، مرجع سابق، ص35.

(37). إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص19.

(38). صلاح سالم زرتوقة، أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية 1950.1985، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1992، ص8.

(39). حافظ عبد الرحيم، الزبونية السياسية في المجتمع العربي قراءة اجتماعية سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص14.

(40). إسماعيل قيرة وآخرون، مرجع سابق، ص98.

(41). هشام شرابي، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، ط3، بيروت: الدار المتحدة للنشر، 1984، ص41.

(42). المرجع نفسه ، ص46.

(43). المرجع نفسه، ص ص 68. 69.

* تنشط هذه الأحزاب في أوقات الانتخابية ثم تختفي عن الساحة السياسية دون أن تسهم في التنشئة السياسية، مما يدعم الزبائنية وشراء الذمم.

(44). عبد القادر عبد العالي، مرجع سابق، ص 140.